المشاكل المعاصرة لمهنة المراجعة والمراجع الخارجي

أ. صلاح ربيعة — **جامعة بومرداس**
أ.د. زغدار أحمد — **جامعة المدية**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المشاكل التي تواجهها مهنة المراجعة و المتمثلة بشكل أساسي في أزمة المسئولية ، المصداقية و فقدان الثقة نتيجة تزايد الأزمات المالية و الاقتصادية مما أدى إلى ظهور العديد من الانتقادات لعمل مكاتب المراجعة بصفة عامة و التي تعبر بوضوح عن التباين الكبير الموجود بين اعتقادات و إدراكات مستخدمي القوائم المالية لواجبات و مسؤوليات مراجعي الحسابات من جهة و من جهة أخري اعتقاد و إدراك المراجع نفسه لتلك المسؤوليات.

Résumé:

Cette étude vise à identifier les problèmes rencontrés par la profession d'audit qui se présentent essentiellement par la crise fondamentale de responsabilité, de crédibilité et de perte de confiance vis-à-vis l'auditeur
en raison de la crise financière et économique qui a conduit à l'émergence de nombreuses critiques de l'ouvrage des cabinets d'audit, en général, et qui reflètent clairement la grande variation entre les croyances et les perceptions des utilisateurs des États financiers pour les devoirs et les responsabilités des auditeurs d'une part et à la croyance et à la perception de l'auditeur lui-même à ses responsabilités d'autre part.

مقدمة:

تحظى مهنة المراجعة من الأهمية لأنها تعد ضابطا لا يستهان به على النظام المحاسبي بشكل عام ، مما أدى في الآونة الأخيرة إلى الإهتمام والتركيز على هذه المهنة لجعلها أكثر إستقلالية وأكثر مهنية مما هي عليه.

إن الهدف الأساسي من مراجعة البيانات المالية للشركة هو تمكين المدقق من إعطاء رأي فني ومحايد حول ما إذا تم إعداد البيانات المالية من جميع النواحي الماديةوفقاً لإطار محدد لتقييم البيانات المالية.

التطور التاريخي لمهنة المراجعة:

تعد مهنة المراجعة مهمة قديمة منذ عصر قدماء المصريين والرومان والإغريق، ويرجع أصل المحاسبة إلى إلى العصور الوسطى، أما المعنى الحديث له فيعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود وتطورت المراجعة مع تطور تلك الصناعة، وتعود المراجعة في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي حيث أصبح من الضروري يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن إستغلال الموراد المتاحة لدى شخص آخر[1].

تعريف وماهية المراجعة:

المراجعة هي فحص أو بحث عن أدلة و تقييم لهذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل الخروج برأي عن مدى موثوقية البيانات المالية و غير المالية ،يقوم بهذه العملية شخص (أشخاص) مؤهل و مستقل عن معدي هذه البيانات و عن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير حول هذه البيانات بنية زيادة موثوقيتها و بالتالي زيادة فائدتها و مدى الإعتماد عليها[2].

تعريف آخر للمراجعة بأنها عملية منتظمة و موضوعية للحصول على أدلة تتعلق بتأكيدات الإدارة الخاصة بالبيانات المالية، وتقييم هذه الأدلة بصورة موضوعية، من أجل التحقق من مدى مطابقة هذه التأكيدات للمعايير المحددة ثم توصيل النتائج للأطراف ذت العلاقة.و مما يلاحظ على هذا التعريف أنه يركز على الأمور الهامة التالية[3]:

أولا :أنه عملية منتظمة: حيث أن عملية المراجعة عملية ارتجالية.

ثانيا:الحصول على أدلة وتقييمها بطريقة موضوعية: و هذا يعني أن عملية المراجعة ينبغي أن تتم بشكل يؤدي إلى خدمة الأطراف ذات العلاقة دون التحييز لأي فئة سواء كان ذلك خلال عملية جمع الأدلة أو تقييم النتائج.

ثالثا: تأكيدات الإدارة: تقوم الإدارة بإعداد البيانات المالية و التي تشتمل على قائمة التغيرات في حقوق الملكية.و عندما تقوم الإدارة بهذه العملية فهي تؤكد على عدد من الأمور و التي تسمى عادة تأكيدات الإدارة بشأن البيانات المالية، وترتبط هذه التأكيدات بالعمليات والأحداث الاقتصادية وأرصدة الحسابات والعرض والافصاح.

أما فيما يخص المراجعة الخارجيةفقد عرّفت بأنها وظيفة يقوم بها أشخاص أو مؤسسات مهنية مستقلة هدفها مراجعة البيانات الختامية وا إبداء الرأي المهني عن عدالة تلك البيانات[4].

كما ينظر إلى وظيفة المراجعة الخارجية في الحياة الاقتصادية بأنها الوظيفة التي تلعب دورا كبيرا في الحفاظ على الثقة المتبادلة والضرورية في العلاقات المالية بين الأطراف المختلفة في المجتمع، كما تقوم به من تلبية حاجات تلك الأطراف، من خلال رأي فني محايد ومستقل بخصوص الأرقام والبيانات المالية التي تعرضها إدارة المؤسسة[5].

ويقومهذه الوظيفة أشخاص أو مؤسسات مهنية مستقلة هدفها مراجعة البيانات الختامية وا إبداء الرأي المهني عن عدالة تلك البيانات.

ويطلق على الشخص الذي يقوم بعملية المراجعة الخارجية وتقديم تقرير يبدي فيه رأيه حول القوائم المالية للمشروع باالمراجع الخارجي أوما يسمى عندنا بمحافظ الحسابات[6]. والهدف الأساسي من المراجعة هو تحسين التسيير، لكن إذا صدف وأن إكتشف الغش أو الخطأ فلزاما عليه أن يشير له.

فالمراجع الخارجي يكون مستقل عن إدارة الشركة بهدف فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات والمستندات والدفاتر الخاصة فحصا إنتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة زمنية ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة[7].

الفحص: يقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها وتسجيلها وتبويبها الخاصة بنشاط المؤسسة؛

التحقق: يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية. حيث يعمل المراجع على التأكد من الوجود الفعلي للعناصر.

أهمية معايير المراجعة وعلاقاتها بمسؤولية المراجع الخارجي:

لقد تطورتمهنة المراجعة بصفة عامة وظهرت هيئات ومنظمات تهتم بهذه المهنة. ومن بين ما أهتمت هذه المنظمات، وهو إصدار معايير للأداء المهني في صورة نشرات والتي تعتبر بمثابة إطار متكامل للممارسات المهنية الجيدة، كما تستخدم كأدات لتحديد المسؤولية وتنظيم العلاقة بين أعضاء المهنة أنفسهم، وعلاقاتهم بعملاءهم وجميع أفراد المجتمع المستفيدين من خدماتهم[8].

وتبرز أهمية معايير المراجعة في كون أنها تحدد مسؤولية المراجع نتيجة قيامه بعملية المراجعة أو الفحص، وبالتالي من الضروري أن يتم الفحص وفقا لتلك المعايير حتى لا يتحمل المراجع أي مسؤولية في حالة ظهورغش أو تلاعب بعد ذلك.

كما تعتبر معايير المراجعة في غاية الأهمية

حقوق وواجبات المراجع الخارجي:

لكي يتمكن المراجع من القيام بواجباته بكفاءة وفاعلية علية الإلمام التام بكل حقوقه وواجباته ومسؤولياته وفقا لقواعد ومبادئ المراجعة.

فواجباته ومن أجل إنجاز برنامج مراجعته على أكمل وجه وبشكل كوضوعي وفعال، لابد له القيام بالفحص والمراجعة الفعلية لحسابات ودفاتر وسجلات الشركة بغرض التحقق من صحة وسلامة مضمونها. والتحقق من القيم المسجلة لعناصرالأصول والالتزامات المختلفة، وكذلك فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية بفروعه الثلاثة (الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي[9].

و يمكن تحديد بعض الحقوق الرئيسية لمراجع الحسابات فيما يلي:

. يمكن لمراجع الحسابات في كل وقت أن يطلع عل السجلات و الموازنات و المراسلات و المحاضروبصفة عامة على كل الوثائق وكل الكتابات التابعة للشركة أو الهيئة دون نقلها، و له أن يبرمج ذلك في إطار زيارات مفاجئة .

لمراجع الحسابات الحق في طلب البيانات و كل الإضاحات من القائمين بالإدارة و الأعوان بها، و أن يقوم بالتفتيشات التي يراها ضرورية.

يحدد محافظ الحسابات بكل حرية كيفيات و مدى مهمته في الرقابة،من مراعاة الإلتزام بمقاييس التفتيش و الواجبات المهنية.

له الحق في الإستعانة بخبير مهني آخر تحت مسؤوليته.

الحق في حضور اجتماعات الجمعية العامة عندما تنعقد للمداولة على أساس التقرير الذي أعده، و له الحق في تلاوة تقريره عن عملية التدقيق التي قام بها.

حق مناقشة اقتراح عزله، عن طريق مذكرة خطية ترسل إلى المؤسسة و الرد و الدفاع عن موقفه أمام الجمعية العامة. ويعتبر هذا الحق أحد الضوابط التي تحول دون عزل مراجع الحسابات عزلا تعسفيا أو إستخدام ذلك للتأثير على مراجع الحسابات.

حق الإمتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية إذا لم يستطع تكوين رأي حولها، وعليه ذكر الأسباب التي عرقلت عمله.

تقرير مراجع الحسابات:

يعتبر التقرير الذي يقوم به مراجع الحسابات بمثابة الركيزة التي تعتمد عليها الفئات المختلفة التي يخدمها المراجع كالمستثمرين والمقرضين ورجال الاقتصاد وا إدارة المؤسسة وغيرهم، لأن هذه الفئات المختلفة تولي تقرير المراجع عناية فائقة حيث تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها الحالية منها والمستقبلية.

يكون التقرير عادة موجها إلى الجهة التي قامت بتعيين المراجع أو تكليفه للقيام بعملية المراجعة أي إلى المالك الفرد في المؤسسات الفردية أو إلى مجلس الشركاء في شركات الأشخاص أو إلى المساهمين ممثلين بالهيئة العامة للمساهمين في شركات الأموال، وهكذا نجد أن التوجه باختلاف الشكل القانوني للمؤسسة محل المراجعة لأن التعيين يختلف أيضا حسب الشكل[10].

إن مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية والوثوق لن تتعزز إلاّ بر أي المراجع الخارجي حولها، من خلال إصداره لتقريره النهائي والذي ولابد أن يأخذ شكلا ومضمونا يتلائم وطبيعة القوائم المالية الجديدة، التي سوف يدلي برأيه حولها من أجل كسب ثقة قارئي ومستخدمي هذا التقرير باعتباره مدخلا رئيسيا لاتخاذ القرارات الرشيدة.

ويمكن لتقرير مراجع الحسابات أن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه والمرهون بدوره بمحورى القوائم المالية، وعموما يمكن الوقوف على أربع من التقارير:

- تقرير نظيف: يصدر المراجع رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بمراجعتها إذا توفرت لديه أربعة شروط هي[11]:

. عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي.

. صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي.

. حصول المراجع على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية الدورة المالية.

- تقرير تحفظي: يقوم مراجع الحسابات بالإدلاء براي متحفظ، إذا صادف خلال عملية المراجعة أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل إعتراضاته أو إنتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها. ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية للتحفظ الوارد في تقرير المراجع، أي أن تكون التحفظات هامة وبدرجة كافية تبرر ذكرها في التقرير، كما يجب أن يشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظ فقرة مستقلة تفصح وتوضح أسباب التحفظ[12].
- تقرير سلب: يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المراجع أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتقع على المراجع مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة أو براهين مع ذكرها[13].
- الإمتناع عن إبداء الرأي: يعني الإمتناع عن إبداء الرأي أن مراجع الحسابات لا يستطيع إعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع المراجعة، وقد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيمايلي:

. وجود قيود مفروضة على عمل المراجع تفرض عليه من إدارة الشركة، وذلك بعدم تمكينه من حضور عملية الجرد أو عدم تمكينه من الاتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصحة أرصدتهم مع الشركة.

. وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالي، مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد الشركة.

. عندما يتعذر على المدقق الحصول على أدلة الاثبات الكافية والملائمة والتي تسمح بابداء رأيه، فإنه يمتنع عن ذلك.

. غالبا ما ترجع أسباب الامتناع عن إبداء الرأي إلى تضييق نطاق الفحص الذي يجريه المراجع، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبدي المراجع رأيه فيها.

بعض المشاكل التي تواجه مهنة المراجعة والمراجعين:

عدم التعاون المهني بين المراجعين أنفسهم مع وجود سوق منافسة غير مهنية (مخالفة للسلوك المهني) فما بينهم.

فيما تكمن المشكلة في تصرفات بعض المراجعين الذين يحاولون إستيعاب أكبر قدر من الشركات والمؤسسات والمشاريع والبنوك للعمل كمراجعين لحساباتها وذلك على حساب زملائهم دون الالتزام بقواعد السلوك المهني بتوفير فرص عمل أفضل للأعضاء، مما أدى إلى خلق المنافسة غير المهنية بين المراجعين.

عدم وعي كثير من الجهات لمفهوم مهنة المراجعة وأهميتها عند إبداء المراجع رأيه المحايد على القوائم المالية وخصوصا الشركات، مما يدفعها للبحث عن مراجع آخر يتوافق مع رأيها[14].

عدم وعي الأطراف التي يتعامل معها مراجع الحسابات وعلى رأسهم المحاسب، فهناك حساسية يشعر بها المحاسب تجاه المراجع، لأنه يعتقد أن المراجع إنما جاء ليتصيد أخطاه، مما يدفع المحاسب إلي عدم الرغبة في التعاون مع المراجع الخارجي[15].

التحديات التي يقابلها المراجع الخارجي في ظل الحاسب الالكتروني:

لقد ترتب علي استخدام الحاسبات الإلكترونية في تشغيل النظم المحاسبية تأثيراً جوهرياً علي التأهيل العلمي والعملي لمراجع الحسابات ،وعلي مسئوليات وواجباته وكذلك علي منهجية وأساليب المراجعة الخارجية ، كما تمكن المراجع الخارجي من الاستفادة من تلك الحاسبات في عملية المراجعة ذاتها في بعض الحالات وظهرت ما يسمي ببرامج المراجعة باستخدام الكمبيوتر .

لا تختلف أهداف المراجعة في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات عنها في ظل التشغيل اليدوي ، والتي تتمثل في الآتي :

1 ـ الإطمئنان على سلامة ودقة البيانات الداخلة والمعلومات الخارجة .

2 ـ سلامة النظم المحاسبية والمالية وكفاءتها في تشغيل البيانات .

3 ـ المحافظة علي الموجودات بطريقة سليمة والاطمئنان من كفاءة تشغيلها .

4 ـ مدى فعلية نظم الضبط الداخلي .

5 ـ مدى سلامة وفاعلية الخطط وبيان مدى الالتزامات بالسياسات والبرامج لتحقيق أهداف الشركة .

6 ـ تقويم الأداء وتقديم التوصيات والإرشادات للتطوير إلي الأحسن .

ويواجه المراجع الخارجي مجموعة من التحديات نتيجة إستخدام الحسابات الالكترونية في الأنظمة المحاسبية، ولعل أهم هذه التحديات نجد[16]:

. صعوبة إدراك وتتبع نظام تدفق البيانات والمعلومات داخل نظام الحاسب الالكتروني.

. عدم معرفة المراجع الخارجي بتقنيات الحاسب والمعرفة الفنية اللازمة، ويصعب معالجة هذه المشكلة، ما لم يتم إكتساب المراجع للخبرة اللازمة لتشغيل الحاسب، وكذلك تصميم برنامج مراجعة دقيق ومتكامل.

. سهولة التعرض للأخطاء سواء بقصد أو بدون قصد عند إدخال البيانات أو عند تحديثها، ومن ثمت سهولة إرتكاب أو جه التلاعب وصعوبة إكتشافها.

. مشكلة نقص الخبرة بالنظم المحاسبية للمجموعة المسؤولة عن تحليل النظم وتجهيز البرامج والعاملين على تشغيل الحاسبات وكذلك مديري الحاسب.. الأمر الذي يترتب عليه زيادة الأخطاء، بل والفشل في معالجة وتشغيل وتخزين البيانات ونقص المعلومات الملائمة، سواء للتخطيط أو المراقبة أو إتخاذ القرارات.

ورغم أن نظام الحسابات الالكترونية قد خلق تحديات كبيرة أمام المحاسبين والمراجعين، إلا أنه أصبح لغة العصر الذي يمكن الاستغناء عنها للخدمات التي يمكن الاستفادة بها من إستخدام الحسابات الالكترونية.

والملاحظ أنه مازالت المراجعة الخارجية باستخدام الحاسب الالكتروني نادرة الاستعمال وقد يكون مرجع ذلك للأسباب التالية:

. إن ثورة الاعداد الالكتروني للبيانات لم تؤثر واضحة في مهمة المراجعة الخارجية، فما زالت أدلة المراجعة متوفرة أو يمكن توفيرها.

. مهنة المراجعة نفسها لم تغير من إجراءاتها، حتى تتماشى مع متطلبات إستخدام الحاسبات الالكتروني.

. إن توقعات إستخدام استخدام الحسابات الالكترونية، لم تكن مبنية على أسس جديدة كاملة حديثة، إلا أن المطبق منها قليل. الأمر الذي ترتب عليه عدم إستغلال الطاقة الهائلة للحاسبات بالكامل.

الخاتمة:

. إن توافر الاستقلال والحياد لدى المراجع الخارجي يعزز الثقة في الرأي الذي يبديه في تقريره على القوائم المالية المنشورة، ولهذا فإن استقلال المراجع يعتبر حجر الزاوية الذي تقوم عليه مهنة المراجعة وأحد الأسباب الرئيسية لوجودها، وأن الاستقلال لدى المراجع يحد من قدرته على تبني قرارات غير متحيزة.

. غالبا ما تكون الملفات والسجلات المستخدمة في النظم الالكترونية مكتوبة بلغة الآلة، ولذلك لا يمكن للمراجع قراءة محتوياتها إلا بواسطة الكمبيوتر كوسيلة لجمع أدلة المراجعة.

. لابد أن يكون توافق على مستوى المتطلبات العلمية والعملية لدى الممارسين بما يتناسب والتطورات الاقتصادية الدولية.

. من المهم أن تتشدد الإدارة بشكل قوي إلى جانب إشراف المكلفين بالرقابة على منع التحريف والتلاعب مما يقلل من فرص حدوثه ومنع وقوعه، وهذا يشمل ثقافة الأمانة والسلوك الأخلاقي، ويجب على الإدارة والمكلفين بالرقابة إيصالوا إظهار هذه الثقافة المبنية على مجموعة من القيم وهي توفيرالبيانات للأفراد الذين يستخدمون هذه البيانات فيما يتعلق بكيفية أداء الشركة لأعمالها.

. يجب على المراجع الخارجي العمل على اكتشاف معظم حالات الغش والتصرفات غير القانونية حيث أن مستخدمي القوائم المالية لديهم توقعات بأن يكتشف المراجع ذلك أثناء تنفيذه عملية المراجعة بطريقة صحيحة.

. تشجيع مراجعي الحسابات على تطوير وتحديث معلوماتهم فيما يتعلق بمعايير التدقيق الدولية، وبذل العناية المهنية الكافية، والشك المهني اللازم في عملية المراجعة.

. نقص لدى مراجعي الحسابات في مواكبة التطورات على المستوى المهني وخصوصا في تكنولوجيا المعلومات وأثرها على المعلومات المحاسبية والمالية.

. يجب على المراجع الخارجي أن يكون نزيها وموضوعيا، بمعنى القدرة على إتخاذ القرارات الأخلاقية الصعبة حول الخطأ أو الصواب عن طريق تطبيق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات

المهنة على الحالات المختلفة، كذلك القدرة على وزن الأمور بدون تحيز من وجهة نظر جميع الأطراف التي تتأثر بهذه القرارات.

. ضرورة الاهتمام بعقد دورات متخصصة لمراجعي الحسابات الخارجيين تتعلق بمعايير التدقيق الدولية وكيفية تطبيقها خصوصا ما يتعلق منها بتصميم الاختبارات اللازمة للكشف عن الأخطاء المادية والتلاعب في القوائم المالية المنشورة.

. أصبح من الضروري واللازم (تهيئة المراجعين الخارجيين) للتعامل مع هذه الأنظمة، تمشيا مع كل تطور تكنولوجي، وعلى كل حال فإن غالبية الأنظمة المحاسبية الالكترونية أصبحت مصممة بطريقة تسمح بتوافر أسلوب المراجعة الداخلية، يساعد الادارة والمراجع الخارجي على تتبع مدخلات العمليات المختلفة ومخرجاتها.

قائمة المراجع و الاحالات:

[1] مطارنة غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن،2002، ص13

[2] gray and manson, s. the audit process : principles, practice and cases .chapman and hall, london 1994 p.9

[3] boynton,w.c. johnson, r.n. and kell,w.g, modern auditing, jhon wiley and sons inc usa 2006

[4] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، 2010 ص 107

[5] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، 2010، ص52.

[6] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ص 107.

[7] عبد الرحمان بابنات ، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر ، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008 ، ص .22_21:

[8] أمين السيد أحمد لطفي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993،ص5.

[9] جابر، عبد الرؤوف، الرقابة المالية والمراقب المالي من الناحية النظرية، بيروت، دار النهظة العربية،2004، ص177.

[10] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية) دار وائل للنشر، الأردن،2000 ص129.

[11] يوسف محمود، جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر، الأردن 2007، ص260.

[12] خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي، علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، دار المستقبل للنشر والتوزيع،2006، ص106.

[13] خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[14] جربوع، يوسف محمود،" مجالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تحسين جودة عملية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله مقدمة للنشر2007

[15] حلس، سالم، " التقديرات المحاسبية والمشاكل الناجمة عن استخدامها وموقف مراجع الحسابات الخارجي المستقل منها"، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق العدد69 ، 2002 ، ص213

[16] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009،ص273.